USAID
من الشعب الأمريكي

وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

الطاقات الإنتاجية العاطلة في الاقتصاد المصري، وسبل تعظيم القدرة التشغيلية (مع التركيز علي قطاع الصناعة)

بيانات التعداد الاقتصادي 2018/2017

نوفمبر 2021

4

مول من: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)

تحت: مشروع إصلاح واستقرار الاقتصاد الكلي (MESR)

الجهة المنفذة: DAI Global, LLC

الباحثون: أنور محمود عبدالعال النقيب، أستاذ الاقتصاد المساعد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية،

مصر، البريد الإلكتروني: anwar0015@gmail.com

بيان إخلاء المسؤولية

قام المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) بإعداد هذا التقرير بدعم من مشروع إصلاح واستقرار الاقتصاد الكلي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتنفيذها بواسطة DAI, Inc. الآراء الواردة في هذا المنشور لا تعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو الحكومة الأمريكية

الفهرس

الملخص التنفيذي	٤
١. السؤال البحثي	٥
٢. المقدمة	٥
٣. المنهجية	٦
٤. التحليل	٦
٥. الخلاصة والتوصيات	١٣
٦. المراجع	١٩
٧. الملحق الإحصائي	٢٠

الملخص التنفيذي

تهدف ورقة السياسات إلى دراسة وتحليل الطاقات الإنتاجية العاطلة في قطاع الصناعة المصرية، وأسبابها، وتحديد أهم الآليات للتغلب علي تلك الأسباب، وذلك اعتماداً التعداد الاقتصادي ٢٠١٨/١٧. وإجمالاً، يعاني نحو ثلث المنشآت الصناعية المصرية من ضعف استغلال كامل طاقتها الإنتاجية. ويرجع عدم قدرة المنشآت الصناعية لتحقيق الاستغلال الأمثل لطاقتها الإنتاجية المتاحة في الأساس لعدم قدرة تلك المنشآت علي تسويق منتجاتها نتيجة المنافسة القوية في السوق بين المنشآت الصناعية المصرية بعضها لبعض أو منافستها للسلع الواردة من الخارج، بالإضافة إلى عدم توافر المواد الأولية والمواد الخام. وتمثل صعوبات التسويق الصعوبات المشكلة الأهم التي تواجه الصناعات المتوسطة والصغيرة، في حين أن عدم توافر المواد الأولية وقطع الغيار يمثل أكبر عائق يواجه المشروعات الكبيرة. وعلي مستوي الصناعات فإن صناعة فحم الكوك والمنتجات الصيدلانية من أكثر الصناعات التي تعاني من نقص العمالة المدربة، وعدم توافر المواد الأولية وقطع الغيار، وتجد صعوبة كبيرة في تسويق منتجاتها في ظل منافسة محلية وأجنبية شديدة. وعلي الرغم من معاناة الصناعة المصرية من عدة مشاكل وتحديات وصعوبات تؤثر علي أداؤها وتنافسيتها سواء من ناحية الجودة أو من ناحية السعر، فقد أضافت جائحة كورونا "كقوة قهرية وغير متوقعة" العديد من الأعباء والتحديات علي الصناعة المصرية، مما يستدعي تحديد العديد من الآليات والسياسات. لدعم هذا القطاع.

ولم تعتمد آليات الإصلاح علي المشاكل التي تواجه الصناعات المصرية بشكل مباشر، ولكنها اعتمدت علي التعامل مع الأسباب التي أدت إلى تلك المشاكل والصعوبات. حيث أن تلك الأسباب هي في حد ذاتها نتاج أسباب أخري، بمعني إن كان نقص العمالة المدربة ونقص المواد الخام وقطع الغيار وصعوبات تسويق المنتجات والمنافسة الشديدة محلياً ودولياً، هي الأسباب التي تؤدي إلى وجود مشكلة طاقات عاطلة في المنشآت الصناعية المصرية. إلا أن هناك أسباب فرعية أخري أدت إلى تلك المشاكل.

توصي الدراسة بتوفير المواد الخام ومدخلات الإنتاج وقطع غيار ومستلزمات إنتاج، ودعم القدرات التسويقية للمنشآت الصناعية، وتحييد المنافسة الأجنبية في مدخلات الإنتاج أو للمنتج النهائي من خلال دعم وتنمية سلاسل القيمة في الصناعة والأنشطة الاقتصادية الداعمة، من توفير حوافز ضريبية.

كما أن تعميق التصنيع المحلي لتوفير مستلزمات الإنتاج وتوفير قطع الغيار يتطلب قانون تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية. ولحل مشكلة قلة العمالة المدربة يجب دراسة احتياجات المصانع الحالية والمستقبلية من المهارات والمعارف المختلفة، وتحديد برامج تدريبية أو تدريب تحويلي لدعم المهارات لتوفير العمالة المدربة للمصانع المصرية. ووضع خطة لزيادة وتطوير المدارس الفنية في مصر وتحويلها للتخصصات ذات الأولوية التي تتوافق وأولويات خطط التنمية الصناعية في مصر. وتطوير المناهج الدراسية بشكل عام حتي تتواكب مع متطلبات سوق العمل. أما علي المستوي القطاعي، فتوجد أهمية لتجميع كل الصناعات المرتبطة أمامياً أو خلفياً في موقع صناعي واحد في المناطق الصناعية. وعلي مستوي المنشآت الصناعية، يجب رفع مستوي كفاءة إدارة المصانع وتفعيل منظومة الجودة والحوكمة، وضمان كفاءة العملية الإنتاجية والتصنيع وفق المعايير الدولية، وأخيراً الاهتمام بالتدريب الداخلي ورصد الميزانيات الكافية لذلك.

وفيما يتعلق بالتعداد الاقتصادي توجد ضرورة لإضافة أنشطة جديدة لدراسة الطاقات العاطلة بها بمزيد من التعمق، وخاصةً قطاع السياحة "خدمات الإقامة والغذاء"، والتعليم الخاص، ونشاط الصحة الخاص، والتشييد والبناء. حيث يوجد

بتلك الأنشطة طاقات إنتاجية غير مستغلة ، ومن ثم يجب الوقوف علي معدل الاستغلال لها، كما يجب إضافة سببين آخرين مستقلين إلى الأسباب التي تؤدي إلى الطاقة العاطلة وهما "مشاكل التمويل"، و"المشاكل الإدارية مع الهيئات الحكومية".

١. السؤال البحثي

هل توجد طاقات عاطلة في قطاع الصناعة؟ وما هي السياسات والآليات المطلوبة للتعامل معها؟

٢. المقدمة

يشير مصطلح استخدام القدرات Capacity utilization إلى قدرات التصنيع والإنتاج التي يتم استخدامها من قبل دولة أو مؤسسة في أي وقت محدد. وتمثل العلاقة بين الناتج بالموارد المحددة والمخرجات المحتملة التي يمكن إنتاجها إذا تم استخدام الطاقة بالكامل. ويعد معدل استغلال الطاقة مؤشراً مهماً للشركات لأنه يمكن استخدامه لتقييم كفاءة التشغيل وهيكل التكلفة. تمثل الطاقة الإنتاجية العاطلة Unutilized Capacities في الأنشطة الاقتصادية نسبة الطاقة الإنتاجية المتاحة والقادرة علي الإنتاج، ومع ذلك مستبعدة من الإنتاج الفعلي. وكمؤشر اقتصادي حاسم، لم يحظ استخدام القدرات Capacity utilization بالإهتمام الواجب من الاقتصاديين في مجال التنمية خاصةً في معظم البلدان النامية. في مصر، واجهت معظم شركات التصنيع طاقة غير مستغلة، وقد شكل ذلك تهديداً للإنتاجية الثابتة ونمو الإنتاج، وكان بمثابة عائق أمام النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد. وفي ضوء الأهمية الاقتصادية التي يمثلها قطاع الصناعات التحويلية في الاقتصاد القومي، خاصةً في ضوء استهداف البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي زيادة الوزن النسبي لقطاع الصناعة التحويلية في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري، بحيث يصل مستوي مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لتتراوح بين ٣٠٪ و٣٥٪، ورفع معدل النمو الاقتصادي ليتراوح بين ٦٪ و٧٪ في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

تم التركيز في ورقة السياسات علي قطاع الصناعة، لأن التعداد الاقتصادي في موضوع الطاقة الإنتاجية غير المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية اقتصر علي نشاط الصناعة والتعدين فقط، كما أن نشاطاً لتعدين ذات عدد منِشآت قليل جداً لذلك تم استبعاده.

تتمثل المشكلة الأساسية في وجود طاقات إنتاجية في نحو ٣٠٪ من الصناعة المصرية، وذلك طبقاً للتعداد الاقتصادي ٢٠١٧/٢٠١٨، حيث تبلغ قيمة الاستثمارات الصناعية التي بها طاقات عاطلة نحو ٣٢٠ مليار جنيه مصري. وهذه الإمكانيات بها جزء معطل عن الإنتاج ولا يعمل بطاقته القصوى، وتبلغ قيمة الاستثمارات المعطلة بالفعل في الصناعة نحو ٨٠ مليار جنيه. وقد أضافت الظروف القهرية Force Major التي حدثت في العالم في بداية عام ٢٠٢٠ بسبب ظهور Coved 19 العديد من التحديات لكافة الأنشطة الاقتصادية والمشروعات الصغيرة خاصة. ومن ثم تأتي أهمية تحليل وتقييم وضع استخدام الطاقة الإنتاجية بهذا القطاع، وذلك لتحديد الآليات الداعمة لنمو وتنافسية الصناعة المصرية. حيث تمثل الطاقة الإنتاجية غير المستخدمة عدم كفاءة اقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية. وكلما زادت نسبة الطاقة الإنتاجية غير المستخدمة إلى إجمالي الطاقة الإنتاجية، زاد هدر الموارد الاقتصادية. ويعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة ضياع استثمارات وعدم استغلال طاقات إنتاجية. وعدم القدرة علي جذب استثمارات جديدة في تلك الأنشطة، لوجود فائض عرض Over Supply أو وجود نقص في الطلب، حيث يشير ذلك - من النظرة الأولية- إلى عدم وجود فجوة سوقية في تلك القطاعات ولا تحتاج إلى استثمارات جديدة لسداد تلك الفجوة. كما إنه يعطي انطباع بوجود مشاكل في بيئة الاستثمار في الدولة سواء من ناحية المدخلات للصناعة التحويلية (عوامل الانتاج) أو المخرجات

(تسويق ما يتم إنتاجه). ومن الناحية الأخرى، فإن مستوى استغلال الطاقة لا يحدد فقط مقدار الإنتاج الذي يتم الحصول عليه من خلال الاستخدام الأكبر لرأس المال الحالي، بل يحدد أيضاً توسيع قدرة الشركة على مستوى الإنتاج المستهدف.

وفي ضوء ما سبق، سوف تنقسم الورقة إلى الأجزاء التالية: أداء قطاع الصناعة، اقتصاديات الطاقة العاطلة، تحليل هيكل الأنشطة الصناعية طبقاً للطاقات الإنتاجية غير المستخدمة، تحديد أهم الأسباب التي أدت إلى عدم استخدام الطاقة الإنتاجية القصوى في أهم الأنشطة الصناعية، تحليل الهيكل الجغرافي طبقاً للطاقات الإنتاجية غير المستخدمة. وذلك اعتماداً علي التعداد الاقتصادي، ٢٠١٨/٢٠١٧. بالإضافة إلى وضع مقترحات لتصميم سياسات اقتصادية محددة لمساعدة الأنشطة الاقتصادية لتعظيم استغلال القدرات الإنتاجية المتاحة وتقليل القدرات غير المستغلة.

٣. المنهجية

تم الاعتماد علي التحليل الكمي للبيانات على مستوى الشركات التي تم جمعها من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) في إجراء التعداد الاقتصادي الخامس ١٨/٢٠١٧، وبلغت عينة الدراسة نحو ٦٦,٤ ألف منشأة صناعية، بنسبة ١٢,٧٪ من إجمالي المنشآت الصناعية، والبالغ عددها ٥٢٣,١ ألف منشأة صناعية. وتم دراسة العلاقة بين حجم المنشآت الصناعية (متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة وكبيرة) ونسبة الطاقة غير المستغلة بها وأسبابها بشكل عام، ثم تمت دراسة كل من: الطاقات العاطلة علي مستوي الأنشطة الصناعية الفرعية، والعلاقة بين نوعية النشاط الفرعي وأسباب وجود الطاقة العاطلة بها، وأهم أسباب الطاقات العاطلة في كل محافظة.

وتم الاعتماد علي نموذج الأسباب والنتائج Causes & effects/ consequences، حيث ترتكز آليات حل المشكلة (Effect) - وهي الطاقات العاطلة في الصناعة المصرية - علي التعامل مع الأسباب (Causes) التي أدت إلى تلك المشكلة. وللوصول إلى جذور المشكلات التي أدت إلى وجود طاقات في الصناعات المصرية، تم تعميق التحليل أكثر، حيث تعتبر الأسباب التي أدت مشكلة الطاقات العاطلة هي في حد ذاتها نتيجة (Effect) لأسباب أخري، ومن ثم تم التعامل واقتراح آليات للتعامل مع الأسباب التي أدت إلى تلك المشاكل.

٤. التحليل

٤-١. **هيكل الصناعة التحويلية في مصر:** يعتبر قطاع الصناعة التحويلية قاطرة التنمية الاقتصادية، حيث يتميّز بارتفاع إنتاجيته وقدرته على تحقيق معدلات مرتفعة ومتسارعة من النمو، فضلاً عن تدعيم علاقاته التشابكية والارتباطية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى واتساع طاقته الاستيعابية من العمالة مما يُعظّم من المردود الكلي للقطاع الصناعي. والصناعة التحويلية ذات أهمية خاصةً في سياسات وبرامج الحكومة المصرية. وطبقاً للتعداد الاقتصادي ٢٠١٨/٢٠١٧، يبلغ عدد المنشآت الصناعية في مصر نحو ٥٢٣ ألف منشأة (مسجلة وغير مسجلة)، باستثمارات تُقدر بنحو ٩٢٢ مليار جنيه مصري. ويعمل بها نحو ٣,٣ مليون مشتغل. ساهم قطاع الصناعات التحويلية (منشآت مسجلة أو غير مسجلة) بنحو ٢٣٪ من رأس المال المستثمر في القطاعات الاقتصادية، و٣٣٪ من رأس المال الخاص المستثمر في القطاعات الاقتصادية. ونحو ٢٤٪ من إجمالي المشتغلين في مصر، في حين أنها لا تساهم إلا بنحو ١٤٪ من إجمالي عدد المنشآت في مصر. وتبلغ المنشآت

الصناعية نحو ٥٠٩ ألف منشأة، تمثل المنشآت المتناهية الصغر منها نحو ٨٧٪، وتمثل المنشآت الصغيرة نحو ١١٪، ويمثل الأثنين معاً نحو ٩٨٪ من إجمالي المنشآت الصناعية في مصر. في المقابل لا تمثل المشروعات متناهية الصغر إلا ٥٪ في رأس مال المنشآت الصناعية، والمنشآت الصغيرة ٩٪. في حين تمثل المنشآت الكبيرة نحو ٨٢٪ في رأس مال المنشآت الصناعية المصرية، بعدد يمثل نحو ٢٪ في تلك المنشآت.

شكل ١: هيكل المنشآت الصناعية في مصر طبقاً للعدد

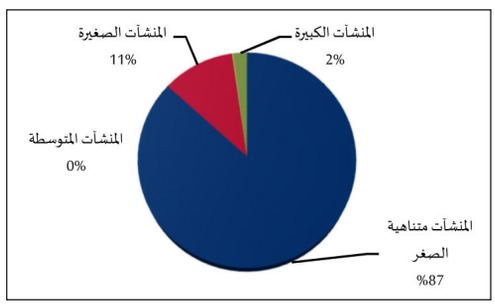

شكل ٢: هيكل المنشآت الصناعية في مصر طبقاً لحجم رأس المال

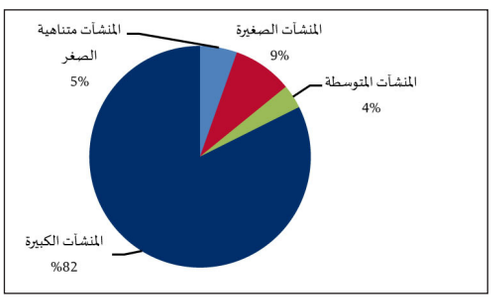

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، محسوب من التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/٢٠١٨

ومن حيث عدد المنشآت، تستحوذ صناعة الأثاث والمنتجات الخشبية علي أكبر عدد من المنشآت في الصناعة المصرية، ٢٦٪، يليها نشاط المنتجات الغذائية، ١٧٪. في حين أن الصناعات الغذائية تمثل المساهم الأكبر في التشغيل (٢٦٪)، كما تستحوذ تلك الصناعة علي النسبة الأكبر من الاستثمارات في قطاع الصناعة (١٥٪). ومن الناحية الأخرى، تحتل صناعة الملابس الجاهزة المرتبة الثانية من حيث المساهمة في التشغيل. كما تحتل صناعة المنتجات الكيماوية المرتبة الثانية من حيث الاستثمارات الصناعية (١٤٪)، علي الرغم من تلك الصناعة لا يوجد بها إلا ٠,٥٪ من عدد المنشآت الصناعية. ومن الناحية الأخري، فإن صناعة الأثاث والتي تستحوذ علي العدد الأكبر من المنشآت، لا تساهم في الاستثمارات الصناعية إلا بنحو ١٪. مما يدل علي أن معظم منشآت تلك الصناعة هي منشآت صغيرة. وتمثل المنشآت المتناهية الصغر النسبة الأكبر في صناعة الأثاث وصناعة الخشب وصناعة المعادن المشكلة وصناعة الجلد وصناعة الملابس الجلدية وصناعة الطباعة.

شكل ٣: هيكل الصناعة المصرية طبقاً لحجم المنشأة. ٢٠١٨/١٧

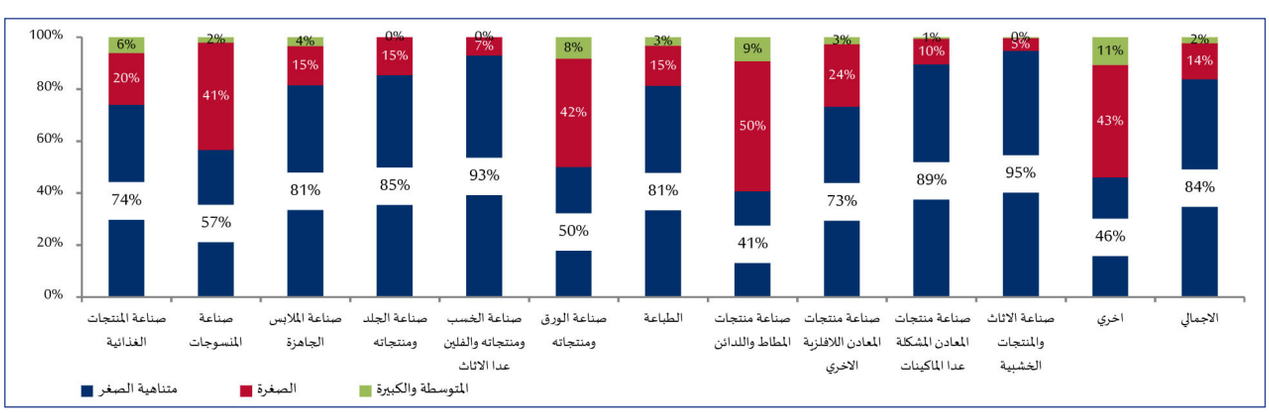

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، محسوب من التعداد الاقتصادي ٢٠١٧/٢٠١٨

٤-٢. **نسبة استغلال الطاقات الإنتاجية في الصناعة المصرية طبقاً لحجم المنشآت:** تبلغ نسبة المنشآت الصناعية التي تعاني من ضعف استغلال كامل طاقتها الإنتاجية نحو ٣٠٪ من إجمالي المنشآت الصناعية في مصر (١٥١ ألف منشأة من إجمالي مصر نحو ٥٠٩ ألف منشأة صناعية، حيث بلغ عدد المنشآت التي لم تجيب عن هذا الأسئلة الخاصة بالطاقات العاطلة نحو ١٤ ألف منشأة من إجمالي ٥٢٣ ألف منشأة صناعية) وتعتبر المنشآت الصغيرة من أكبر الفئات التي يوجد بها النسبة الأكبر من المنشآت التي لا تعمل بكامل طاقتها. حيث يوجد بها ٣٧٪ من منشآتها لا تعمل بكامل طاقتها، تليها المنشآت المتوسطة، ٣٤٪.

شكل ٤: هيكل الصناعات المصرية طبقاً لتشغيل الطاقة الانتاجية

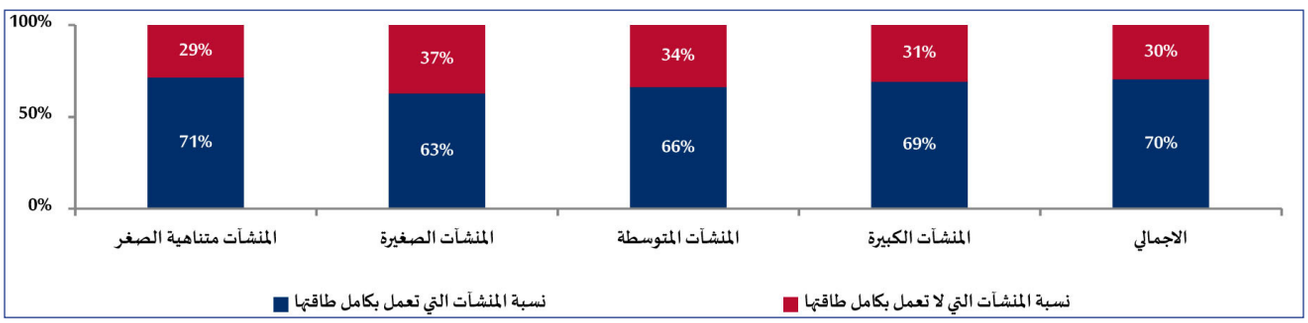

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، محسوب من التعداد الاقتصادي، ٢٠١٨/٢٠١٧

٤-٣. **تحليل أسباب ضعف استغلال الطاقات العاطلة في الصناعة المصرية طبقاً لأحجام المنشآت:** حصر التعداد الاقتصادي الأسباب الرئيسية لضعف/عدم استخدام الطاقة الإنتاجية الكاملة في صعوبات التسويق، المنافسة المحلية والأجنبية، وعدم توفر المواد الخام وقطع الغيار، وقلة العمالة المدربة، بالإضافة إلى أسباب أخري (غير مذكورة). حيث اعتبر أن باقي الأسباب ليست ذات أهمية لإفراد بند خاص بها، وتعتبر صعوبات التسويق من أكبر الصعوبات التي تواجه المصانع في مصر، حيث يعاني نحو ٦٢٪ من الصناعات من ضعف القدرة علي تسويق منتجاتهم. وتمثل المنافسة القوية سواء من خارج مصر أو من الداخل العقبة الثانية أمام تلك المنشآت، حيث يعاني منها نحو ٣٥٪ من المنشآت، أما عدم توافر المواد الأولية وقطع الغيار والعمالة غير المدربة فتأتي في ترتيب تالي.

شكل ٥: أسباب ضعف استغلال الطاقة الإنتاجية، ونسبة الصناعات التي تعاني منها

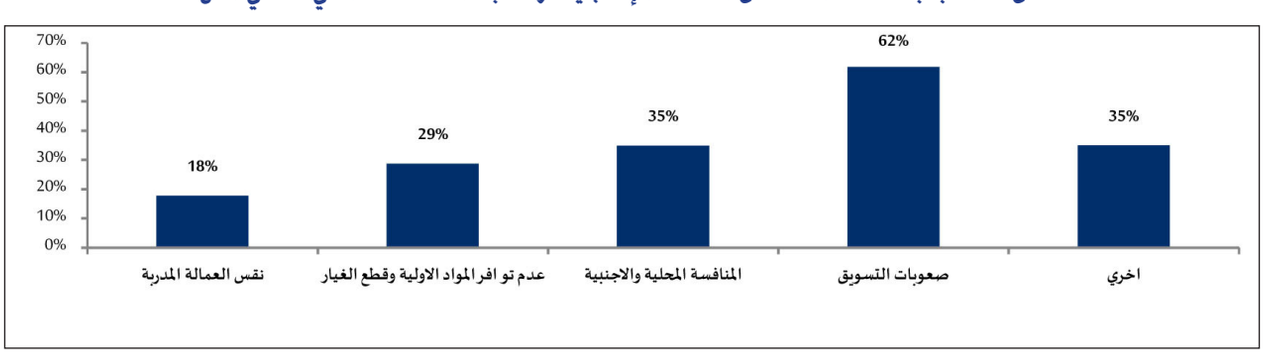

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، محسوب من التعداد الاقتصادي، ٢٠١٨/٢٠١٧

وتمثل صعوبات التسويق الصعوبات التي تواجه الصناعات المتوسطة والصغيرة، حيث يعاني نحو ٨١٪ و٧٠٪ من تلك الصناعات من صعوبات التسويق علي التوالي. أما بالنسبة لعدم توافر المواد الأولية وقطع الغيار فتعاني منها المشروعات الكبيرة بشكل أكبر من أي فئة أخري، حيث يعاني منها ٥٨٪ من تلك الصناعات.

شكل ٦: أسباب ضعف استغلال الطاقة الإنتاجية القصوى في الصناعات التحويلية في مصر بحسب حجم المنشأت

أسباب ضعف استغلال الطاقة الإنتاجية في المنشآت متناهية الصغر

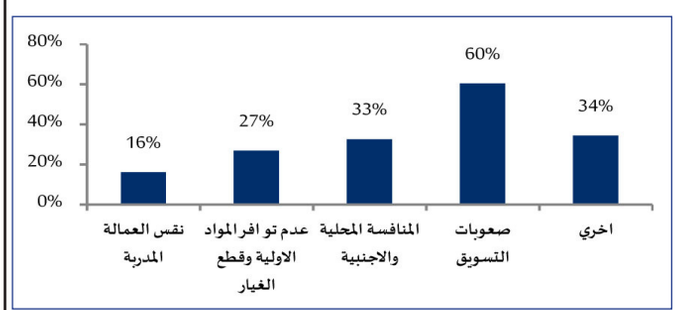

أسباب ضعف استغلال الطاقة الإنتاجية في المنشآت الصغيرة

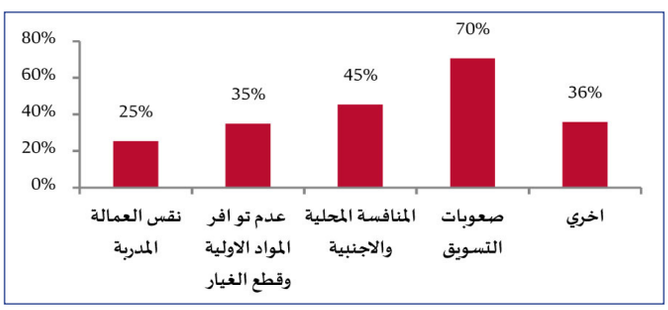

أسباب ضعف استغلال الطاقة الإنتاجية في المنشآت المتوسطة

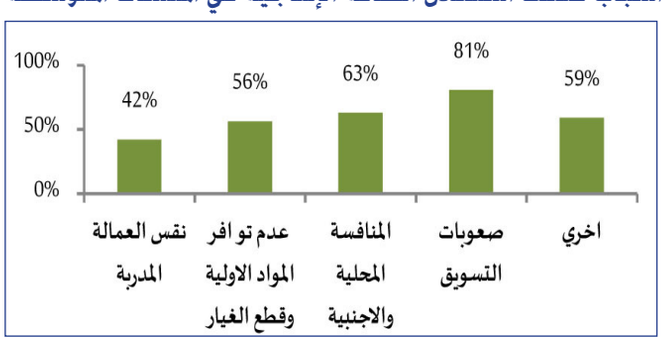

أسباب ضعف استغلال الطاقة الإنتاجية في المنشآت الكبيرة

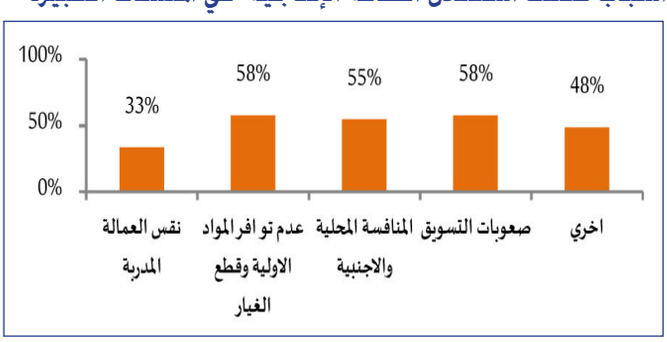

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، محسوب من التعداد الاقتصادي، ٢٠١٨/٢٠١٧

٤-٤. **الوضع العام للطاقات العاطلة في الصناعات المصرية:** كما سبقت الإشارة، فإن المتوسط العام للمصانع التي لا تعمل بكامل طاقتها يبلغ نحو ٣٠٪ من المصانع. ولكن ترتفع تلك النسبة بصورة أعلي من المتوسط العام في صناعة فحم الكوك والورق والجلود والمطاط واللدائن والمعادن الفلزية والكيماوية، حيث تبلغ نسبة المصانع المتوقفة في تلك الصناعات (٣٩٪-٤٣٪). ولكن من الناحية الأخري، الطاقات العاطلة في بعض الصناعات أقل من المتوسط العام في مصر وهي صناعة المنتجات الصيدلانية والملابس الجاهزة والمنسوجات والمنتجات الغذائية الخشب ومنتجاته.

شكل ٧: نسبة المصانع المتوقفة عن العمل في الصناعات طبقاً لعدد المنشآت

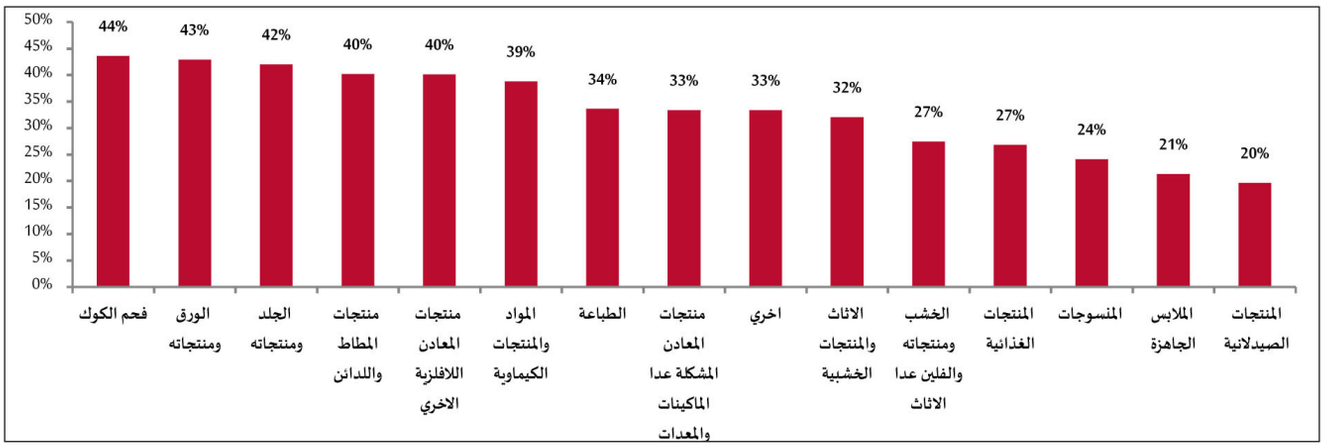

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، محسوب من التعداد الاقتصادي، ٢٠١٨/٢٠١٧

٤-٥. **وضع الطاقات العاطلة في الصناعات المصرية طبقً للحجم:** وتعتبر النسبة الأكبر في صناعة الأثاث والصناعات الخشبية وصناعة الخشب ومنتجات المعادن وصناعة الجلد والملابس الجاهزة في المنشآت متناهية الصغر. أما في صناعة فحم الكوك والمنتجات البترولية وصناعة المطاط فتتركز في المنشآت الصغيرة، ٩٧٪ و٥٠٪ لكل منهما علي التوالي.

شكل ٨ : الطاقات العاطلة في الصناعات المصرية طبقاً للحجم

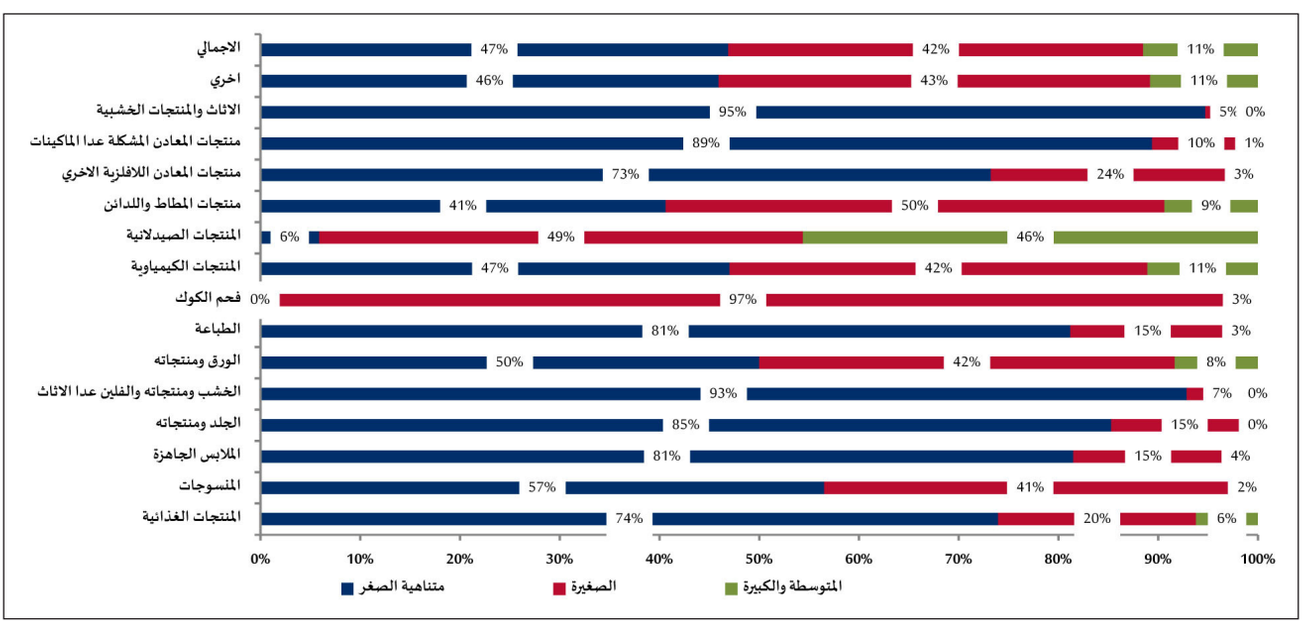

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، محسوب من التعداد الاقتصادي، ٢٠١٨/٢٠١٧

٤-٦. تحليل أسباب الطاقات العاطلة علي مستوي الصناعات المصرية: إجمالاً، فإن صناعة فحم الكوك والمنتجات الصيدلانية من أكثر الصناعات التي تعاني من نقص العمالة المدربة، وعدم توافر المواد الأولية وقطع الغيار كما أن تعاني من المنافسة المحلية والأجنبية، وتجد صعوبة كبيرة في تسويق منتجاتها. أما بالنسبة للمشاكل الأخري مثل مشاكل التمويل والصعوبات الإدارية ....إلخ، فنجد أن المنتجات الصيدلانية والكيماوية من أكبر الصناعات التي تعاني من تلك المشكلة.

شكل ٩: صعوبات التسويق الصناعات المصرية

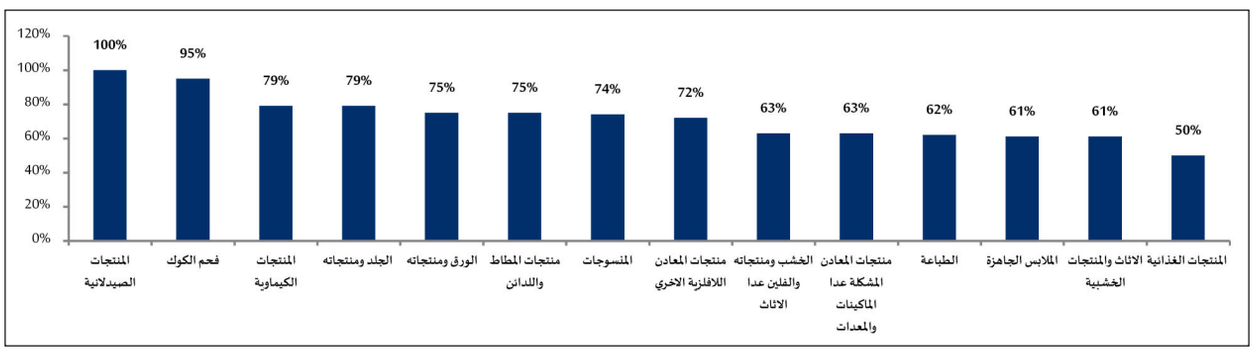

شكل ١٠ : المنافسة المحلية والأجنبية للصناعات المصرية

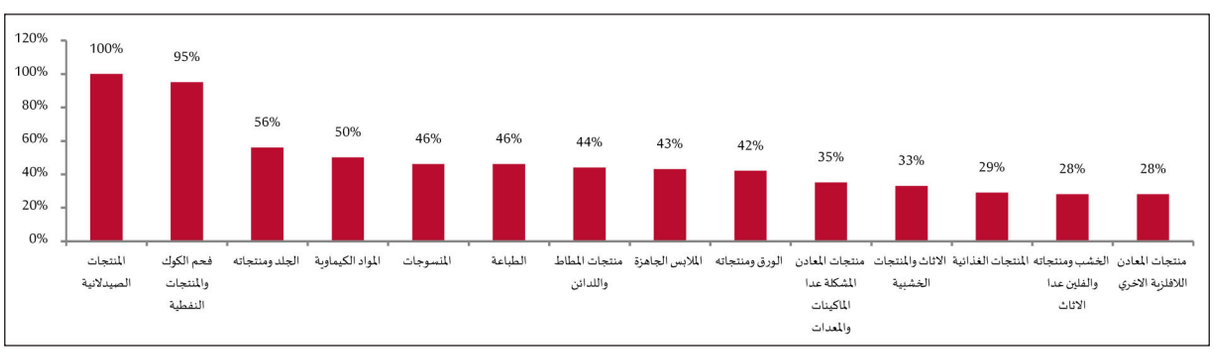

شكل ١١ : مشكلة عدم توافر المواد الأولية وقطع الغيار في الصناعات المصرية

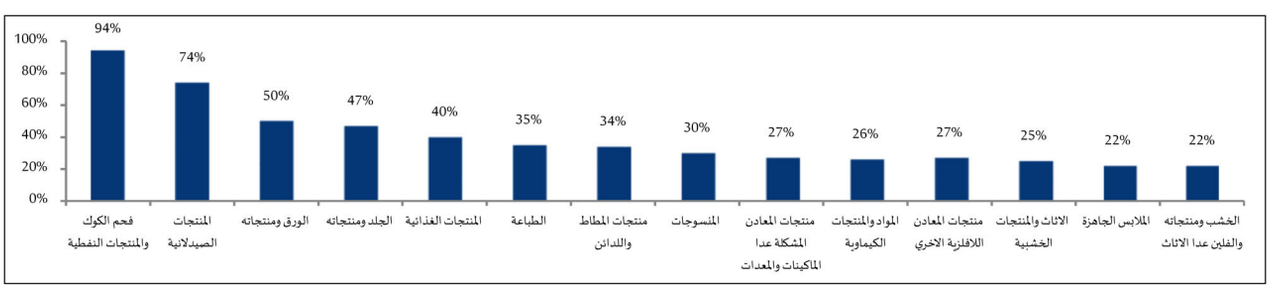

شكل ١٢ : مشكلة نقص العمالة المدربة في الصناعات المصرية

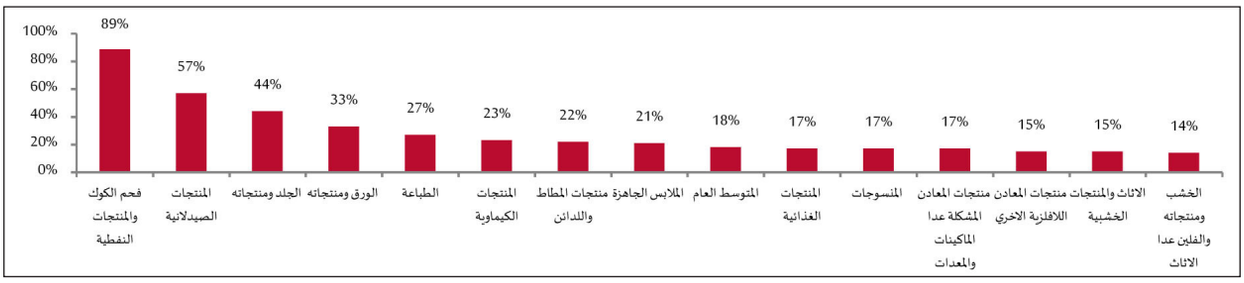

Source: CAPMAS, Economic Census, 2017/ 2018

٤-٧. تحليل وضع الطاقات العاطلة في الصناعة المصرية علي مستوي المحافظات: تعتبر محافظة القاهرة من أكبر المحافظات استحواذاً علي المنشآت الصناعية في مصر، حيث يتركز بها نحو ١٤٪ من تلك المنشآت، تليها محافظة الجيزة بنسبة ١١٪.

وتوضح البيانات التفصيلية علي مستوي المحافظات أن محافظة مطروح من أكثر المحافظات التي تواجه الشركات بها صعوبات في التسويق، حيث يعاني أكثر من نصف الشركات بها من صعوبة تسويق منتجاتها وقد يرجع ذلك إلى بعد المسافة بين المحافظة أهم الأسواق الإستهلاكية في مصر وخاصةً القاهرة الكبرى والدلتا.

أما أكثر المحافظات التي تعاني من حدة المنافسة المحلية والأجنبية هي محافظة السويس، ويرجع ذلك قرب المحافظة من عدة موانئ هامة، مما يسهل عملية الاستيراد، بالإضافة إلى تركز العديد من الصناعات في المحافظة، مما يجعل المنافسة بينهم قوية.

وتعتبر محافظة بورسعيد من أكثر المحافظات التي تعاني من عدم توافر المواد الأولية وقطع الغيار، ويرجع ذلك إلى بعد المحافظة عن مناطق انتاج المواد الخام.

وبالنسبة لمشكلة نقص العمالة المدربة، فتوضح البيانات إلى أن محافظة جنوب سيناء من أكثر المحافظات التي تعاني من تلك المشكلة، ويرجع ذلك بالأساس نقص توطن العمالة عامة والعمالة المدربة خاصةً في المحافظة (راجع الملحق الإحصائي).

٤-٨. الطاقة العاطلة في الصناعة المصرية في ظل Covid-19: مثلت جائحة كورونا قوة قهرية لكل الأنشطة الاقتصادية في معظم دول العالم، ولم يكن النشاط الاقتصادي في مصر بعيداً عن تلك التأثيرات، حيث تأثرت القطاعات الاقتصادية المصرية بشكل كبير من تلك الجائحة. ومن أهم القطاعات التي تأثرت هو قطاع الصناعات التحويلية، فقد تلقي القطاع الصناعي في مصر صدمة جائحة فيروس كورونا، حيث أضافت الجائحة مشاكل للقطاع الذي يعاني أساساً من عدة مشاكل أساسية. حيث أدت جائحة فيروس كورونا إلى تباطؤ نشاط القطاع الصناعي في مصر بسبب عمليات الإغلاق والإجراءات الاحترازية وتراجع الطلب المحلي والدولي واختلال سلاسل التوريد العالمية المرتبطة بمصر. وأشار تقرير لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في أغسطس ٢٠٢٠، أن أزمة فيروس كورونا أضافت أعباءً جديدة على القطاع الصناعي تجسّدت في الإغلاق

الجزئي لعدد كبير من المصانع وتعطّل خطوط الإنتاج مع نقص سلاسل الإمداد، فضلاً عن تراجُع الطلب على عديدٍ من المنتجات الصناعية في ظروف عدم استقرار الأسواق، وزيادة عدم التيقن بمدى تبِعات تفاقم أزمة فيروس كورونا، الأمر الذي دعا إلى تدخل الدولة من خلال مجموعة من الإجراءات والمُبادرات لتحفيز الطلب السوقي وتذليل الصعاب التي تواجه المنشآت الصناعية في التعامل مع مُستتبعات أزمة فيروس كورونا. وتوصلت دراسة لمعهد القومي للتخطيط[1] إلى إن المشاكل التي يعاني القطاع الصناعي منها ما يرتبط بالاعتماد المفرط على سلاسل التوريد الخارجية للحصول على نسبة كبيرة من مستلزمات الإنتاج وارتفاع التكاليف وانخفاض إنتاجية العمالة وانخفاض الكفاءة الاقتصادية وضعف القدرة على المنافسة. وعانت بعض المصانع في مصر من نقص مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج خاصةً من الصين وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج لبعض الصناعات مثل الطبية والصيدلانية. كما أثرت جائحة كورونا على التجارة الخارجية للقطاع الصناعي المصري، وسيطر التراجع على صادرات وواردات الصناعات المصرية عام٢٠٢٠[2]. وتوصلت دراسة لمركز تحديث الصناعة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في سبتمبر ٢٠٢٠، لقياس تأثير الجائحة علي الصناعة المصرية إلى التأثير السلبي للجائحة على القطاع الصناعي، حيث سجل مؤشر أداء القطاع الصناعي تراجع أداء غالبية شركات القطاع الصناعي في المبيعات والتصدير والعمالة والتمويل والتدفقات النقدية والإنتاج وسلاسل التوريد، والقدرة على دفع الضرائب. وأشارت نتائج المؤشر الجديد إلى أن محوري المبيعات المحلية والتصدير هما الأكثر تضرراً بالأزمة، والذي أدى إلى انخفاض السيولة النقدية للشركات العاملة بالقطاع، مما دفعها إلى تقليص العمل وتحجيم العمليات الإنتاجية. وكانت الشركات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تأثراً بأزمة كورونا، وذلك فيما يتعلق بتوفير السيولة وضمان استمرارية قوة العمل، كما أن الشركات الكبرى عانت بشكل واضح خاصةً فيما يتعلق بالمبيعات والتصدير. وأثرت الأزمة على الشركات المصدرة وغير المصدرة، إلا أن الأولى واجهت انخفاضاً كبيراً في مبيعاتها تقل عن متوسط أداء مبيعات القطاع ككل، بينما يقل مستوى التأثير السلبي للشركات التي لا تتعامل في التصدير. وأشار المؤشر إلى تأثير الجائحة بشكل سلبي على جميع القطاعات الصناعية، في مقدمتها صناعة الأثاث بسالب ٢٨٪ والصناعات الجلدية بسالب ٢٧.٢٪ والنسيجية بنسبة ٢٦.١٪، والغذائية ٢٢.٨٪، والهندسية بسالب ٢١.٣٪، والكيماوية بنحو ١٨.٨٪، وباقي القطاعات بسالب ١٧.٣٪[3].

٥. الخلاصة والتوصيات

تعاني الصناعات التحويلية المصرية من العديد من التحديات التي تؤثر علي أداؤها وتنافسيتها سواء من ناحية الجودة أو من ناحية السعر، وأضافت الجائحة كقوة قهرية وغير متوقعة العديد من الأعباء والتحديات علي الصناعة المصرية، مما يستدعي تحديد العديد من الآليات والسياسات. وتوجد أهمية قصوي لإجراءات تحفيز وتشجيع قطاع الصناعة، وتنمية صادراته، باعتبار أن الدولة تعول عليه ليقود قاطرة التنمية في المرحلة المقبلة، في ضوء توجيهات رئيس الجمهورية بتعزيز الجهود نحو توطين الصناعة لتقليل تكلفة الاستيراد من الخارج، وتوفير المزيد من فرص العمل وزيادة الناتج المحلي.

(١) المعهد القومي للتخطيط، ٢٠٢٠، تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر.

(٢) Trade Map, 2020

(٣) مركز تحديث الصناعة & اليونيدو، ٢٠٢٠، مؤشر قياس أثر جائحة كورونا على أداء القطاع الصناعي في مصر، سبتمبر.

وضرورة النهوض بالصناعة وتنمية الصادرات الصناعية سواء على المستوى الكلي أو على مستوى القطاعات الصناعية ذات الأولوية. ولوضع خطة إصلاح، في ضوء نتائج التعداد الاقتصادي توجد ضرورة لوضع نموذج الأسباب والنتائج Causes & effects، حيث ترتكز آليات التعامل مع الأسباب، وذلك لحل المشكلة Effect وهي الطاقات العاطلة.

٥-١. نموذج الأسباب والآثار للطاقات الصناعية العاطلة

نموذج الأسباب والنتائج للطاقات الصناعية العاطلة في مصر

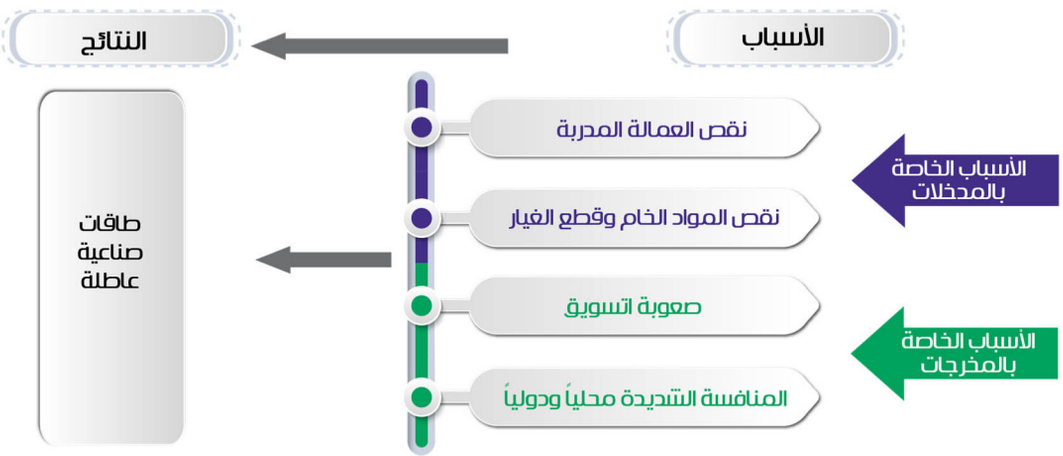

وحتي الأسباب التي تؤدي إلى المشكلة هي أيضاً نتيجة لأسباب أخري ومن ثم سيتم التعامل مع الأسباب المؤدية إلى تلك المشاكل، وذلك كما يلي:

٥-٢. مشكلة التسويق وصعوبة المنافسة الدولية والمحلية

نموذج الأسباب والنتائج لمشكلة التسويق وصعوبة المنافسة الدولية والمحلية

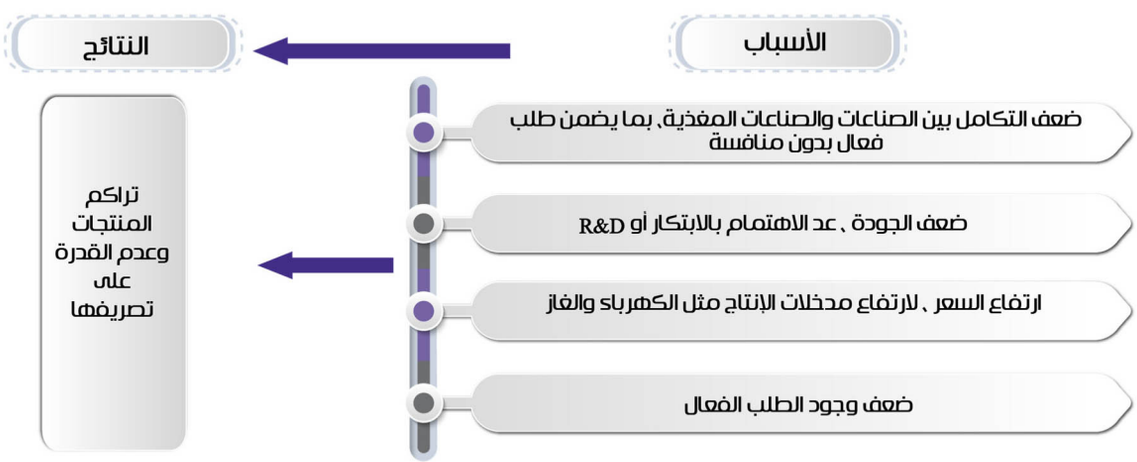

ويمكن التغلب علي المنافسة المحلية والأجنبية، وصعوبات التسويق، في دعم وتنمية سلاسل القيمة في الصناعة والأنشطة الاقتصادية الداعمة، وذلك كما يلي:

- **بالنسبة لصعوبات التسويق:** توفر سلاسل القيمة سهولة تسويق الإنتاج، حيث أن منتج الصناعات والأنشطة السابقة تعتبر مُدخل إنتاج في الصناعة التالية Forward Feeding، ومن ثم ضمان وجود طلب علي المنتج من الصناعة التالية، وبالتالي لا توجد مشكلات في تسويق المنتج.
- **بالنسبة للمنافسة المحلية والأجنبية علي مستوي مدخلات الإنتاج:** توفر سلاسل القيمة نوع من الحماية Protection Buffer، للصناعات والأنشطة داخل سلسلة القيمة، حيث تعتبر جميعها حلقة من سلسلة إنتاج، ولا توجد حاجة إلى مُدخلات إنتاج من خارج السلسلة، بشرط الجودة والسعر.
- **بالنسبة للمنافسة المحلية والأجنبية علي مستوي المنتج النهائي:** تعمل سلسلة القيمة علي رفع جودة المنتجات لوجود أكثر من مستوي لاستلام مدخلات الإنتاج، حيث يعتبر إنتاج كافة الأنشطة قبل المنتج النهائي مدخلات إنتاج. كما أن سلسلة القيمة تعمل علي تخفيض التكاليف مما يعمل علي دعم المنافسة السعرية.
- دعم وتنمية سلاسل القيمة من خلال جودة سياسات التجارة والاستثمار، وجودة الخدمات اللوجستية، وأيضاً الجمارك، وحماية الملكية الفكرية والبنية التحتية، والمؤسسات. وتعتمد على جودة السياسات العامة.

٥-٣. مشكلة عدم توفر المواد الخام وقطع الغيار

نموذج الأسباب والنتائج لمشكلة عدم توفر المواد الخام وقطع الغيار

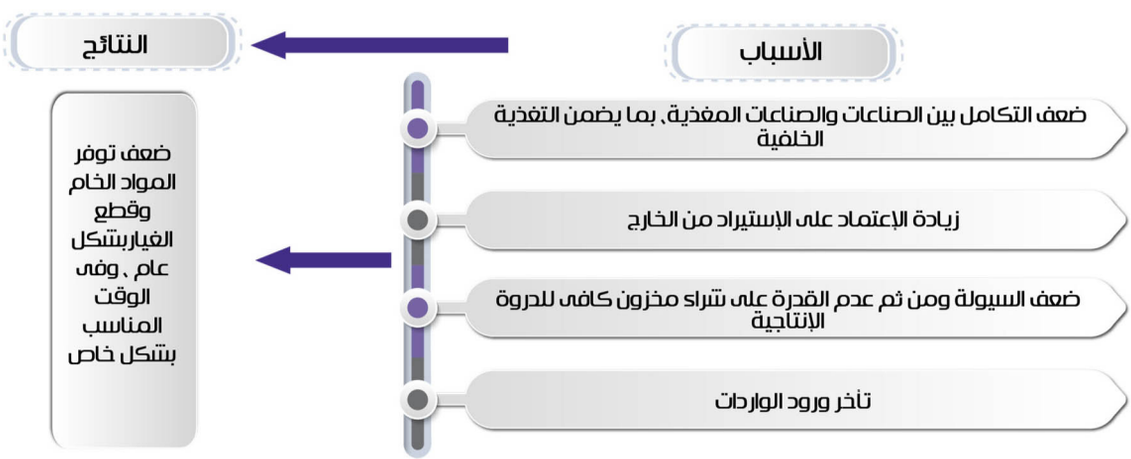

وللتعامل مع الأسباب السابقة، يجب القيام بما يلي:

- توفير المواد الخام ومدخلات الإنتاج من خلال إنشاء سلاسل القيمة التغذية الخلفية Backward Feeding من الصناعات المغذية، حيث يعتبر أن منتج الصناعات والأنشطة السابقة تعتبر مُدخل إنتاج في الصناعة التالية، ومن ثم ضمان تدفق المواد الخام ومدخلات الإنتاج.
- تعميق التصنيع المحلي بتوفير مستلزمات الإنتاج اللازمة للصناعات المراد تنميتها، بما يضمن انسيابية العمل بخطوط الإنتاج وانتظام عمليات الإمداد ودوران عجلة الإنتاج، بالإضافة إلى استغلال الفرص التصديرية

المتاحة أمام المنتجات المصرية في الأسواق الدولية من خلال تعزيز القدرات التنافسية وزيادة المُساندة المالية لشركات التصدير.

- توفير قطع الغيار من خلال تعزيز عمليات الاستثمار الصناعي بالأنشطة الإنتاجية ذات الصلة بتوفير احتياجات السوق المحلي من مستلزمات الإنتاج الأولية والسلع الوسيطة، على أن يتم أيضاً وضع خطة لزيادة نسبة تعميق المنتج المحلي واقتراح حزم تشجيعية للصناعات المغذية.

٤-٥. مشكلة قلة العمالة المدربة

نموذج الأسباب والنتائج لمشكلة قلة العمالة المدربة

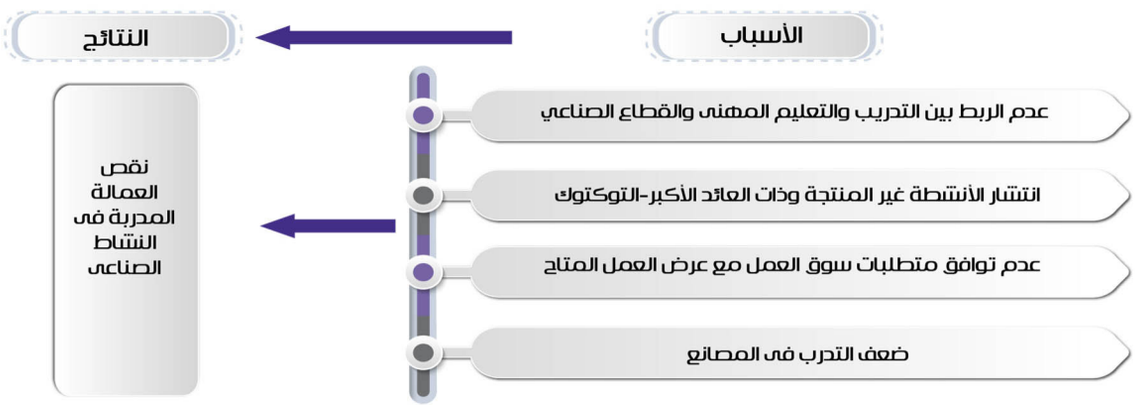

<u>ولحل مشكلة قلة العمالة المدربة يجب</u> دراسة احتياجات المصانع الحالية والمستقبلية من المهارات والمعارف المختلفة، وتحديد برامج تدريبية أو تدريب تحويلي لدعم المهارات لتوفير العمالة المدربة للمصانع المصرية. ووضع خطة لزيادة وتطوير المدارس الفنية في مصر وتحويلها للتخصصات ذات الأولوية التي تتوافق وأولويات خطط التنمية الصناعية في مصر. وتطوير المناهج الدراسية بشكل عام حتي تتواكب مع متطلبات سوق العمل.

- بجانب الكثير من الإجراءات الأخرى التي تستهدف تحفيز قطاع الصناعة.

٥-٥. التوصيات التنفيذية

٥-٦. التوصيات الخاصة بالتعداد الاقتصادي

- توجد ضرورة لإضافة انشطة جديدة لدراسة الطاقات العاطلة بها، وخاصة قطاع السياحة "خدمات الإقامة والغذاء"، والتعليم الخاص، ونشاط الصحة الخاص، والتشييد والبناء. حيث يوجد بتلك الأنشطة طاقات إنتاجية، يجب الوقوف علي معدل استغلالها.
- كما يجب إضافة سببين آخرين مستقلين إلى الأسباب التي تؤدي إلى الطاقة العاطلة وهما "مشاكل التمويل"، و"المشاكل الإدارية مع الهيئات الحكومية".

٥-٧. ملخص السياسات والآليات المقترحة لتطوير الأداء

أ- علي مستوي السياسات

الهدف	الهدف الفرعي	الإجراء المقترح	الجهة المسئولة
دعم وتحفيز توفير المواد الخام ومدخلات الإنتاج الوسيطة أو مستلزمات إنتاج المحلية، ودعم القدرات التسويقية للمنشآت الصناعية، وتحييد المنافسة الأجنبية في مدخلات الإنتاج أو للمنتج النهائي	تعميق العلاقات الأمامية والعلاقات الخلفية Foreword Backward بين الأنشطة لصناعية في مصر	تخفيض ضريبة القيمة المضافة بنحو ٣٠٪ لكل المدخلات المحلية المغذية لسلاسل القيمة، وذلك في قانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦	وزارة المالية
تعميق التصنيع المحلي وتوفير قطع الغيار	توفير قطع الغيار المحلية	تخفيض ضريبة القيمة المضافة بنحو ٣٠٪ علي قطع الغيار المحلية، وذلك في قانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦	وزارة المالية
دعم المنتج المحلي	خلق طلب جديد وفعال علي منتجات المصانع المصرية في الداخل	تفعيل القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ في شأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية	كل الوزارات والهيئات المصرية التي تقوم بالمشتريات
ضمان خريج مؤهل للعمل بالصناعة	القضاء علي أحد معوقات الصناعة في مصر وهي عدم توفر العمالة المؤهلة	دراسة احتياجات المصانع الحالية والمستقبلية من المهارات والمعارف المختلفة، وتطوير المناهج والمدارس الفنية وتصميم تحديد برامج تدريبية أو تدريب تحويلي لذلك	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

ب- علي المستوي القطاعي

الهدف	الهدف الفرعي	الإجراء المقترح	الجهة المسئولة
دعم نمو واستدامة سلاسل القيمة	توفير الشروط المسبقة لنجاح سلاسل القيمة، وهي قرب الصناعات المرتبطة من بعضها البعض	تجميع كل الصناعات المرتبطة أمامياً أو خلفياً في موقع صناعي واحد في المناطق الصناعية	وزارة الصناعة والتجارة
رفع قدرة الصناعة المحلية علي المنافسة	رفع مستوي كفاءة ادارة المصانع وتفعيل منظومة الجودة والحوكمة	- رفع مستوي كفاءة إدارة المصانع وتفعيل منظومة الجودة والحوكمة - رفع كفاءة العملية الانتاجية والتصنيع وفق المعايير الدولية	المصانع والشركات الصناعية
ضمان مواكبة مؤهلات العاملين في الصناعة لأحدث التطورات الفنية والإدارية والمالية	رفع كفاءة العملية الإنتاجية والتصنيع وفق المعايير الدولية	الاهتمام بالتدريب الداخلي ورصد الميزانيات الكافية لذلك	المصانع والشركات الصناعية

ج- علي المستوي الجغرافي

الهدف	الهدف الفرعي	الإجراء المقترح	الجهة المسئولة
القضاء علي معوقات الوصول لطاقة التشغيل الكاملة في المحافظات ذات معدلات الاستغلال الأقل	توفير متطلبات التشغيل الكامل للمصانع في المحافظات المستهدفة	توفير مدخلات الإنتاج والمواد الخام والعمالة وزيادة القدرة علي التسويق	اعتبار المحافظات ذات معدلات الاستغلال الاقل البدء ذات أولوية كبيرة في تنفيذ وتفعيل السياسات السابقة علي المستوي الكلي والقطاعي

٦. المراجع

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨، التعداد الاقتصادي، ٢٠١٨/٢٠١٧.

- المعهد القومي للتخطيط، ٢٠٢٠، تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر.

- مركز تحديث الصناعة & اليونيدو، ٢٠٢٠، مؤشر قياس أثر جائحة كورونا على أداء القطاع الصناعي في مصر،

سبتمبر Trade Map, 2020

https://www.unido.org/news/mwshr-qyas-athr-jayht-kwrwna-ly-ada-alqta-alsnay-fy-msr-0

٧. الملحق الإحصائي

شكل ١: صعوبات التسويق للمنشآت الصناعية المصرية علي مستوي المحافظات

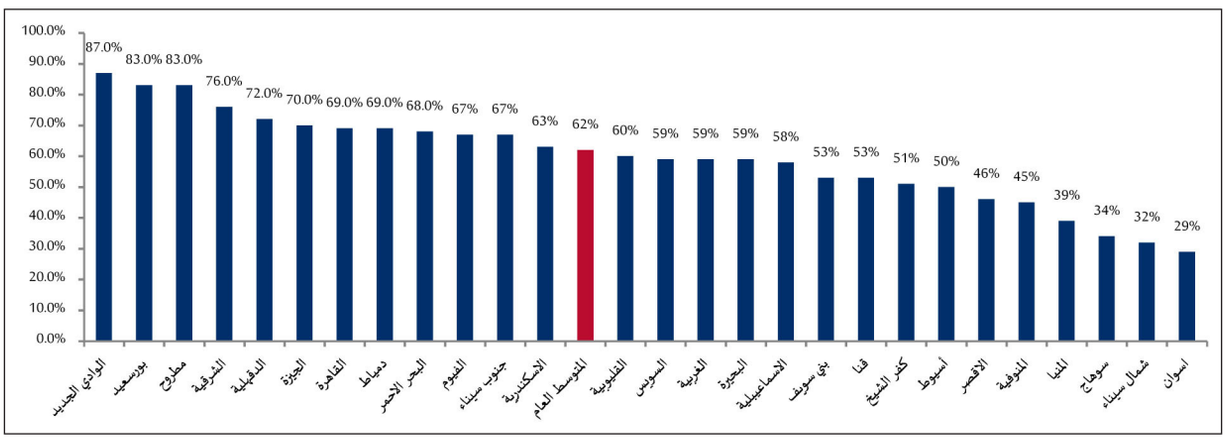

شكل ٢: نقص العمالة المدربة للمنشآت الصناعية المصرية علي مستوي المحافظات

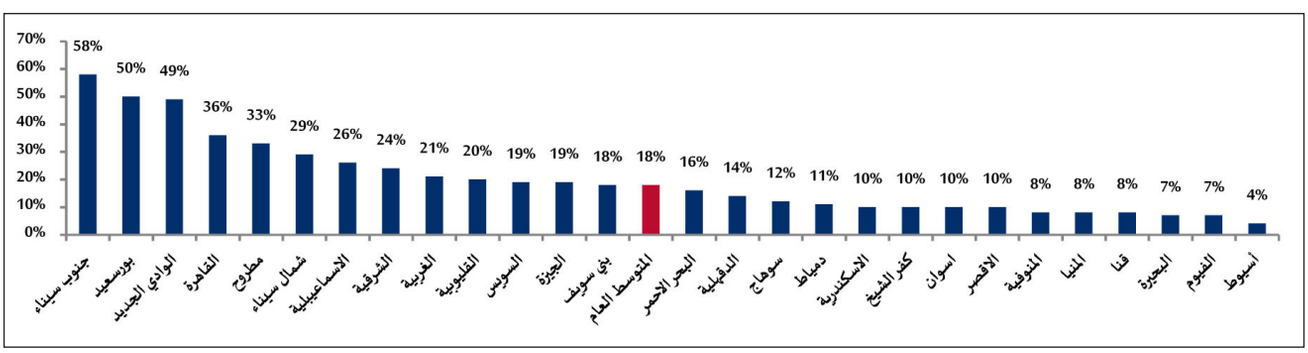

شكل ٣ : عدم توافر المواد الأولية وقطع الغيار للمنشآت الصناعية المصرية علي مستوي المحافظات

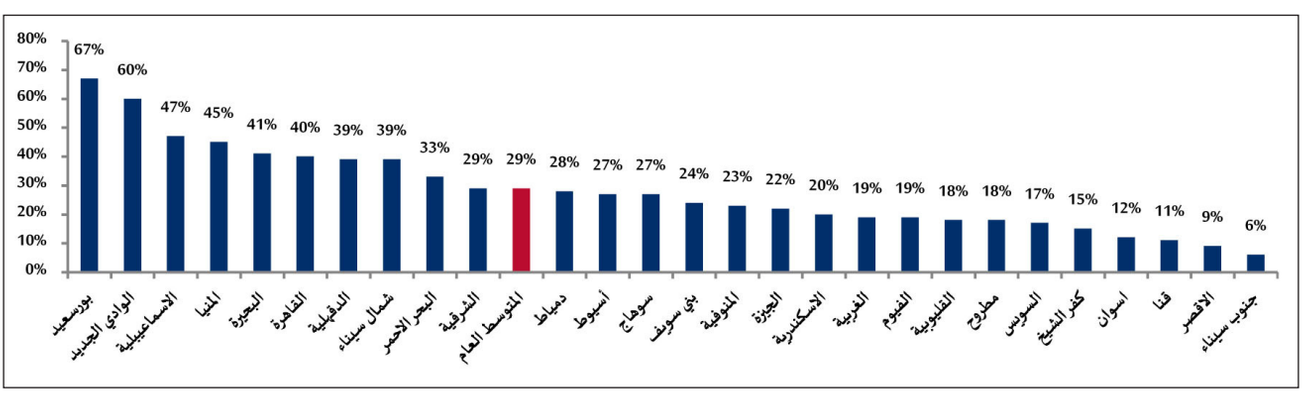

شكل ٤ : المنافسة المحلية والأجنبية للمنشآت الصناعية المصرية علي مستوي المحافظات